بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمشروعات الاستزراع السمكي بريف محافظة كفر الشيخ

دكتور
الخولي سالم إبراهيم
أستاذ المجتمع الريفي المساعد
كلية الزراعة – جامعة الأزهر
القاهرة

دكتور
محمد السيد محمد حمد
مدرس المجتمع الريفي
كلية الزراعة- جامعة الأزهر
القاهرة

المستخلص

استهدف البحث التعرف على بعض البيانات الخاصة بالمزارع السمكية ، ومدى توفر الاحتياجات المزرعية لمزارعي الأسماك ، والتحقق من وجود فروق بين بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للزراع قبل وبعد إنشاء المزارع السمكية ، والتعرف على بعض المشكلات التي تواجه التوسع في مشروعات الاستزراع السمكي ، ومقترحات حل تلك المشكلات من وجهة نظر المبحوثين بمنطقة الدراسة .

وتم جمع بيانات البحث من عينة عشوائية بلغ قوامها ١٨٠ مبحوثا من أصحاب المزارع السمكية في ست قرى من ثلاث مراكز بمحافظة كفر الشيخ بواقع قريتين من كل مركز ، وذلك بواسطة استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين خلال شهري أكتوبر ونوفمبر عام ٢٠٠٢ ، وبعد الانتهاء من جمع البيانات تم تفريغها وجدولتها وتحليلها إحصائيا باستخدام جداول الحصر العددي ، والنسب المئوية ، واختبار " ت " للفرق بين متوسطين .

وقد أوضحت النتائج وجود فروق معنوية بين الأوضاع الاجتماعية التالية للمبحوثين قبل وبعد إنشاء المزارع السمكية : حالة المسكن ، وملكية الأجهزة المنزلية ، والوضع الطبقي ، والانفتاح الجغرافي والثقافي ، والمشاركة في تنمية المجتمع المحلي ، والتجديدية . كما اتضح وجود فروق معنوية بين الأوضاع الاقتصادية التالية للمبحوثين قبل وبعد إنشاء المزارع السمكية : الدخل ، وملكية الآلات الزراعية ، وشراء الأرض الزراعية ، والادخار .

كما تبين وجود العديد من المشكلات التي تواجه مشروعات الاستزراع السمكي وهي : ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ، وانخفاض أسعار الأسماك ، وعدم وجود مرشدين متخصصين في الأسماك من قبل الحكومة ، وانتشار الأمراض في الأسماك ، وارتفاع القيمة الايجارية للفدان ، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض ، ومعاكسات السري ، والمسطحات المائية ، وسوء حالة الطرق ، وتعرض المزارع للسرقة . وقد ذكر المبحوثون عدة مقترحات لحل تلك المشكلات كان أهمها مراقبة الحكومة لاسعار العليقة والزريعة ، وإنشاء مصنع لتصنيع الأسماك ، وتوفير التمويل من البنوك مع خفض سعر الفائدة .

بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمشروعات الاستزراع السمكي بريف محافظة كفر الشيخ

دكتور
الخولي سالم إبراهيم
أستاذ المجتمع الريفي المساعد
كلية الزراعة – جامعة الأزهر
القاهرة

دكتور
محمد السيد محمد حمد
مدرس المجتمع الريفي
كلية الزراعة- جامعة الأزهر
القاهرة

مقدمـــة :

تعد الزراعة قاعدة كل تطور حضاري واستقرار بشري ورخاء وأمن لحياة الإنسان ، فـــهي حرفته التي يحصل منها على غذائه وكسائه ومأواه ، وبها يحافظ على صحته ويتفنـــن فـي رفاهيته وبواسطتها أيضا تتعقد حياته ويتعلم مـــا لـم يكـن يعـــلم مـــن بيئتـــه ودنيـاه (عمر:١٩٩٢- ص١) . ويلعب القطاع الزراعي دورا فعالا في إحداث التنميـة فـي شـتى قطاعات الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ولهذا أصبح تطوير هذا القطاع بكافة جوانبه ضرورة حتمية لمواجهة الأعباء الملقاة عليه خاصة في ظل الزيادة المتسارعة فـي السـكان واتساع حجم الفجوة الغذائية ، ويتطلب ذلك التحول من طرق الإنتاج التقليديـة إلـى طـرق إنتاجية حديثة ، مع العمل على تغير معارف واتجاهـات الزراع نحـو هذه المستحـــدثات الزراعيـة المطلوب إدخـالها وتبنيها (يوسف : ١٩٩٥ – ص١) .

وقد شهد قطاع الزراعة المصري في الآونة الأخيرة تنوعا كبيرا في الإنتاج حيث لـم يعد الإنتاج الزراعي قاصرا على زراعة المحاصيل التقليدية من محاصيل الحبوب والأعـلاف وغيرها ، بل حدث تنوع في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من حيث التوسع فـي زراعة المحاصيل الزراعية ذات الميزة النسبية والتقديرية ، وإدخال مجالات إنتاجية زراعيـة مستحدثة في مجال الإنتاج الحيواني لعل من أهمها الاستزراع السـمكي لمواجهـة الطلـب المتزايد على البروتين الحيواني ، خاصة بعد أن عجزت موارد الثروة السمكية الطبيعية مـن بحار وبحيرات وأنهار عن توفير حاجات السكان من البروتين السمكي وزاد الاعتماد علـى الاستيراد من الخـارج وهـو مـا زاد مـن الأعبـاء الماليـة علـى خزانـة الدولـة (الريس:١٩٩٦-ص١٢) .

وتعد مشروعات الاستزراع السمكي أحد مصادر الثروة السمكية التي يعقد عليها كثير من الآمال لتضييق حجم الفجوة الغذائية ، حيث أن حجم الإنتاج السمكي من المزارع السمكية يأتي في المرتبة الثالثة بعد البحيرات والبحار ، وتبلغ جملة مساحة المزارع السـمكية علـى

مستوى الجمهورية ٧٠٠ ألف فدان متوسط إنتاجها السنوي حوالي ١٠٠ ألف طن سمك سنويا (عبد الحميد:١٩٩٤ - ص٨٠) .

وتساعد زراعة الأسماك في مزارع سمكية على زيادة نسبة الاكتفـــاء الذاتـــي مـــن الأسماك في مصر والذي اخذ يتأرجح بين الزيادة والانخفاض خلال النصف الثاني من القـرن العشرين بفعل الزيادة السكانية ، حيث بلغ أعلى معدل له عـــام ١٩٦٠ وبنســبة ٩٤% ثـم انخفض إلى ٧٠% عام ١٩٧٥ ثم إلى ٥٥% عام ١٩٨٠، ثم اخذ في الزيادة حتـــى وصـــل معدل الاكتفاء الذاتي من الأسماك عام ١٩٩٣ الى٧٤,٠٨ % ثم انخفض مـــرة أخـــرى إلـــى ٧١,٩٨% عام ١٩٩٤ ، الأمر الذي يستلزم تناول مجال الاســـتزراع الســـمكي بالدراســـة والبحـــث (الجبار : ١٩٩٢- ص٢٤).

وتشير الإحصاءات الصادرة عام ١٩٩٦ من منظمة الأغذية والزراعة FAO إلـــى أن متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنتاج المحلي المصري من الأسماك قد بلغ ٩,٢٧ كجـم ، في حين يتراوح متوسط نصيب الفرد السنوي في بعض البلدان ما بيـــن ٢٠ – ٥٠ كجـم ورغم ذلك ما زال متوسط نصيب الفرد في مصر من البروتين الحيواني اليومي دون المتوسط الموصى به عالميا وهو ٣٠جم/ يوميا (الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية : ١٩٩٦) .

ويعتبر الاستزراع السمكي مربحا جدا من الناحية الاقتصادية حيث ثبـــت أن وحـــدة المساحة من المزارع السمكية تنتج أكثر من عشرة أضعاف مثيلتها من المصايد الطبيعيـــة ، وهو ما شجع على هذا النوع من الاستثمار خاصة في المناطق التي تناسب طبيعتها الجغرافية والمناخية هذا النوع من الاستثمار . (جامعة الدول العربية : ١٩٩٤ – ٢٢٦) .

ويعرف الدهام (ص ١٦- ١٩) الاستزراع السمكي بأنه " تربيـــة الأســـماك تحـــت ظروف مسيطر عليها كليا أو جزئيا "، أو هو " تربية الأسماك في بيئة مائية محدودة وتحـــت سيطرة الإنسان من حيث نوعية المياه وكمية الغذاء " .

وقد جاء في دراسة أكـــاديمية البحـــث العلمـــي والمعهد القومـــي لعلـــوم البحـــار (١٩٩١ : ص ٣٠- ٣٢) أن مشروعات الاستزراع السمكي من المشروعات الواعدة لزيـــادة الإنتاج المحلي من الأسماك ، وأنها تحقق العديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية لعل مـــن أهمها ما يلي :

١-ارتفاع إنتاجية المزارع السمكية عن مثيلتها من المصايد الطبيعية للأسماك .

٢-يمكن لمشروعات الاستزراع السمكي أن تساعد على إعادة توزيع سكان مصر مـــن خلال إقامة المزارع السمكية على المناطق الساحلية الخالية من السكان .

٣-تخفف من الضغط على المخزون السمكي بالمصايد الطبيعية .

٤-تساعد في التغلب على موسمية الإنتاج السمكي من المصايد الطبيعية .

٥-تساعد في إيجاد حل لمشكلة البطالة من خلال تشغيل العمالة فيها .

٦-ارتفاع العائد المتحقق منها يعمل على رفع المستوى المعيشي للريفيين .

٧-يمكن إنتاج الأصناف التي يزداد الطلب عليها خاصة في السوق الخارجي .

٨-توفير ذريعة الأسماك من المفرخات السمكية والتي يمكن تربيتها في المصايد الطبيعية بغرض تحسين إنتاجيتها .

٩-نظافة المجاري المائية من خلال تربية الأصناف التي تتغذى على الحشائش المائية .

١٠- الاستفادة من مياه الصرف الزراعي والمخلفات العضوية في إنتاج اسماك عالية القيمة الغذائية والاقتصادية .

وعليه يتضح أهمية انتشار الاستزراع السمكي والتوسع فيه خاصة في المناطق التي تتوفر بها مقومات نجاحه والتي تتمثل في الأرض ومصدر المياه والصرف والخبرة ، وتعتبر محافظة كفر الشيخ من أولى المحافظات التي تتوفر بها هذه المقومات ولذا عرفت مشروعات الاستزراع السمكي وحققت نجاحاً كبيراً في ذلك مما انعكس على تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأصحاب هذه المزارع .

مشكلة البحث :

أدت الزيادة السكانية المتسارعة التي شهدها المجتمع المصري إلى زيادة الطلب على الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، ومع عدم قدرة مصادر الإنتاج الطبيعية من ارض ومياه على الوفاء بحاجات السكان من الغذاء اتسع حجم الفجوة الغذائية خاصة من البروتين الحيواني ، وزاد الاعتماد على السوق الخارجي في توفير الحاجات الغذائية لأفراد المجتمع ، وهو ما ألقي بأعباء متزايدة على خزانة الدولة .

ويعتبر الشعب المصري من الشعوب التي يلقى الغذاء السمكي لديها الكثير من القبول وعلى الرغم من اتساع مساحة المصايد الطبيعية للأسماك في مصر حيث البحر الأبيض المتوسط ، والبحر الأحمر ، والبحيرات ، ونهر النيل ، والمجاري المائية الأخرى إلا أن حجم الإنتاج من هذه المصايد الطبيعية لا يكفي الحاجات المتزايدة من الأسماك ، إضافة إلى أن الأسماك المستوردة لا تلقي القبول لدى الكثير من سكان مصر ، لهذا بدأ التفكير في مشروعات الاستزراع السمكي ، وقد نجحت هذه الفكرة وحققت الكثير من المكاسب سواء من حيث كمية الإنتاج ، أو الأصناف المرغوبة فضلا عن الطلب المتزايد عليها طلب في السوق المحلي والخارجي وما تحققه من ربح وفير .

وتعد محافظة كفر الشيخ من أكبر المحافظات على مستوى الجمهورية التي شهدت توسعاً متزيدا في مجال الاستزراع السمكي ، خاصة في الأرض المجاورة لبحيرة البرلس والتي تناسب طبيعتها الاستزراع السمكي وأيضا في الأرض التي لا تناسب طبيعتها الزراعة حيث تتوفر الخبرة لدى الكثير من المزارعين في ممارسة مهنة زراعة الأسماك مع إدراكهم للمكاسب المادية التي تحققها المزارع السمكية ، لهذا انتشرت هذه المزارع بصورة ملفتة للنظر بهذه المحافظة ، حتى أن بعض المزارعين قاموا بتجريف أراضيهم الزراعية وتحويلها

إلى مزارع سمكية ، ولولا التصدي لهذه الظاهرة من جانب الحكومة لحدث استنزاف لمساحات كبيرة من الأرض الزراعية وتحويلها إلى مزارع سمكية .

ولهذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة علمية جادة لتناول هذه الظاهرة ، وللبحث عن إجابات للتساؤلات التالية : مدى توفر احتياجات المزارع السمكية بمنطقة الدراسة ؟ ما هي الآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار الاستزراع السمكي بريف محافظة كفر الشيخ ؟ وما هي الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك ؟ وما هي المشكلات التي تواجه أصحاب المزارع السمكية بها ؟ وما هي مقترحاتهم للتغلب على هذه المشكلة ؟

لعل الإجابة على هذه التساؤلات تساعد في إيضاح الواقع الفعلي لمشروعات الاستزراع السمكي وآثارها ، ومحاولة التغلب على المشكلات التي تواجهها .

أهداف البحث :

في ضوء مشكلة البحث السابق عرضها تحددت أهداف الدراسة فيما يلي :

١-التعرف على بعض البيانات عن المزارع السمكية من حيث : مساحة المزرعة ، وعمرها ، ونوع الحيازة ، والعمالة ومصدرها ، ومصدر السماع عن المزارع السمكية .

٢-تحديد مدى توفر احتياجات المزارع السمكية .

٣-تحديد أثر انتشار الاستزراع السمكي على المتغيرات الاجتماعية التالية : حالة المسكن ، وملكية الأجهزة المنزلية ، والوضع الطبقي ، والانفتاح الجغرافي والثقافي ، والمشاركة في تنمية المجتمع المحلي ، والتجديدية .

٤-تحديد أثر انتشار الاستزراع السمكي على المتغيرات الاقتصادية التالية : الدخل ، وملكية الآلات الزراعية ، وشراء أراضي زراعية ، والادخار ومجالات الاستثمار .

٥-التعرف على المشكلات التي تواجه مشروعات الاستزراع السمكي .

٦-التعرف على مقترحات أصحاب المزارع السمكية من أجل التغلب على المشكلات التي تواجههم .

فروض البحث :

١-يوجد فرق معنوي في المتغيرات الاجتماعية المدروسة للمبحوثين بعد إنشاء المزارع السمكية عما كانت عليه قبل إنشاء المزارع السمكية .

٢-يوجد فرق معنوي في المتغيرات الاقتصادية المدروسة للمبحوثين بعد إنشاء المزارع السمكية عما كانت عليه قبل إنشاء المزارع السمكية .

ولاختبار صحة هذه الفروض تم وضعها في صورتها الإحصائية والتي تنص على عدم وجود فرق معنوي في المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المدروسة للمبحوثين بعد إنشاء المزارع السمكية عما كانت عليه قبل إنشاؤها .

طريقة البحث :

أجرى البحث في ثلاثة مراكز بمحافظة كفر الشيخ هي الأكبر من حيث عدد المزارع السمكية الموجودة بها ، وهى مراكز : سيدي سالم ، والحامول ، والرياض ، واختير من كل مركز ست قرى هي الأكبر أيضا من حيث عدد المزارع السمكية بها وهى قرى : دمروا ، والشخلوبة ، والحدادى ، والفقهاء البحرية ، وأبو أحمد ، والعزبة الحمراء من مركز سيدي سالم ، والقرية ٤٥ ، والطيبة ، والخمسين ، وقرية ٢٠ ، والبنا من مركز الحامول . والحصفة ، وأبو مصطفي ، والمثلث ، والحاج علي ، وفرج الكبرى ، والرصيف من مركز الرياض .

وقد اختير من كل قرية عشرة مبحوثين ممن لديهم مزارع سمكية ، وعليه بلغ إجمالي عينة البحث ١٨٠ مبحوثا .

وجمعت البيانات الميدانية من المبحوثين بالمقابلة الشخصية معهم باستخدام استمارة استبيان تم إعدادها لهذا الغرض ، وقد تضمنت الاستمارة عددا من الأسئلة لاستيفاء ما يلي :-

١-بيانات عن المزرعة السمكية من حيث : مساحة المزرعة ، وعمرها ، ونوع الحيازة ، والعمالة ومصدرها ، ومصدر السماع عن المزارع السمكية .

٢-بيانات خاصة بالآثار الاجتماعية من حيث : حالة المسكن ، وملكية الأجهزة المنزلية ، والوضع الطبقي ، والانفتاح الجغرافي والثقافي ، والمشاركة في تنمية المجتمع المحلي ، والتجديدية .

٣-بيانات خاصة بالآثار الاقتصادية من حيث :الدخل ، وملكية الآلات الزراعية ، وشراء أرض زراعية ، والادخار ومجالات الاستثمار .

٤-بيانات خاصة بالمشكلات التي تواجه أصحاب المزارع السمكية ومقترحاتهم لحلها .

وقد اعتمد على منهج البحث (القبلي – البعدي) لتحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن انتشار المزارع السمكية .

وتم جمع البيانات خلال شهري أكتوبر ونوفمبر عام ٢٠٠٢ وبعد ذلك تم تفريغها وجدولتـــها وتحليلها إحصائيا باستخدام جداول الحصر العددي والنسب المئوية ، واختبار " ت " للفرق بين المتوسطين .

النتائج ومناقشتها

تحقيقاً لأهداف البحث يمكن عرض النتائج ومناقشتها فيما يلي :

أولا: فيما يتعلق بالتعرف على بعض البيانات عن المزارع السمكية :

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (١) والخاص بالبيانات المتعلقة بالمزارع السمكية بمنطقة الدراسة إلى ما يلي :

١- مساحة المزرعة بالفدان :

تبين أن الفئة المنوالية لمساحة المزرعة بالفدان هي من ٥ – أقل من ٢٨ فدانا ، حيث بلغت نسبة المبحوثين بتلك الفئة ٥٩,٤% ، وكانت أقل بنسبة من المبحوثين ١٣,٤% وهى تقع في فئة مساحة الحيازة ٥١ فدانا فأكثر .

٢- عمر المزرعة :

أشارت النتائج إلى أن أكثر من نصف المبحوثين بقليـــل (٥١,١ %) كـــانت أعمـــار مزارعهم من ١٠ – ١٤ سنة ، وأن أقل نسبة من المبحوثين (٧,٣%) بلغت أعمـار مزارعهم ٢٥ سنة فأكثر .

٣- نوع حيازة المزرعة :

إتضح أن ما يزيد عن ثلثي المبحوثين (٦٨,٩%) يمتلكون أرض مزارعـــهم ، وأن ٣١,١% منهم مزارعهم مؤجرة .

٤- العمالة بالمزرعة :

أشارت النتائج إلى أن ما يزيد عن ثلثي المبحوثيـــن (٦٧,٣%) يستخدمون العمالـة الأسرية والمؤجرة معا ، وأن ٢١,٦% من المبحوثين يعتمدون على العمالة المؤجـرة فقط ، وان أقل نسبة من المبحوثين (١١,١%) يعتمدون على العمالة الأسرية فقط .

٥- مصدر المعرفة بالمزارع السمكية :

أفادت النتائج أن أكثر من نصف المبحوثين (٥٣,٣%) كان مصدر معرفتهم بالمزارع جيرانهم في الحقل ، وأن ٣٩,٥% من المبحوثين كان مصدر معرفتـــهم بـــالمزارع الأقارب ، وأفادت نسبة ضئيلة جدا من المبحوثين (١,١ %) أن مصـــــدر معرفتـــهم بالمزارع السمكية كان المرشد الزراعي ، ويدل ذلك على انعدام وجود إرشاد زراعي في مجال الاستزراع السمكي .

مما سبق يتضح أن غالبية مزارع المبحوثين مساحتها صغيرة والتي تتناسب مع إمكاناتهم ، كما أن غالبيتها حديث النشأة ، وان أرضها ملك لاصحابها ، ويستخدمون عمالة أسرية ومؤجرة الأمر الذي يتوقع معه إسهام المزارع السمكية في حل مشكلة البطالة ، وان الجيران هم مصدر معرفة الكثيرين عن المزارع السمكية ، الأمر الذي يدعو إلى تفعيل دور الإرشاد السمكي ، لان معارف الجيران قد لا تكون على مستوى الدقة أو لها أساس علمي .

ثانيا: فيما يتعلق بمدى توفر احتياجات المزارع السمكية :

تشير النتائج الواردة بجدول رقم (٢) أن ما يقرب من ثلثي المبحوثين (٦٦,١%) أفادوا بتوفر مياه الري للمزارع السمكية ، كما ذكر ٦٨,٩% من المبحوثين بتوفر ذريعة الأسماك ، وأن أقل نسبة منهم (٤,٤%) هم الذين أشاروا بعدم توفر ذريعة الأسماك .

وأفاد أقل من ثلث المبحوثين (٣٠%) بتوفر علف الأسماك ، وأن نسبة ٤١,٧% من المبحوثين أفادوا بتوفر علف الأسماك إلى حد ما ، في حين ذكر ٢٨,٣% من المبحوثين بعدم توفر علف للأسماك ، وربما يدل ذلك على تحكم تجار أعلاف الأسماك في السوق بغرض رفع أسعار العلف أو رفع ثمن البيع بالأجل لمن لا يستطيعون الشراء نقداً . كما اتضح من الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين (٥٥%) يتوفر لديهم معلومات عن تربية وانتاج الأسماك ، في حين أفادت نسبة ٢٢,٨% من المبحوثين بعدم توفر تلك المعلومات وهؤلاء هم الذين يعتمدون على خبرتهم فقط في زراعة الأسماك ، أما من تتوفر لديهم المعلومات عن زراعة الأسماك فغالبا هم المزارعون الذين يعتمدون على الإرشاد الخاص من جانب المتخصصين الذين يحصلون على مقابل سواء بالنسبة أو بالأجر . كما اتضح من الجدول أيضا أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (٧٥,٥%) أفادوا بسهولة التسويق وتوفر مصادره سواء بالبيع المحلي أو بالبيع لتجار سوق العبور في القاهرة أو في الإسكندرية ، في حين أفادت أقل نسبة (٩,٥%) من المبحوثين بعدم توفر مصادر التسويق وهؤلاء يبيعون لصاحب الحلقة السمكية الممول المادي للمشروع بالأجل ، ويؤكد ذلك ما ذكره ٣٧,٢% من المبحوثين من توفر مصادر التمويل لمزارعهم ، في حين أفادت نسبة ٣١,١% من المبحوثين بعدم توفر مصادر التمويل وهؤلاء هم الفقراء المعتمدون على أصحاب الحلقات في مدهم بالأعلاف وباقي المستلزمات المزرعية .

مما سبق يتضح توفر احتياجات المزارع السمكية حيث أن غالبية المبحوثين أجابوا بتوفر احتياجات المزارع من مياه الري وزريعة الأسماك والتسويق ، والمعلومات السمكية ، وهي ما تعتبر مقومات نجاح المزارع السمكية خاصة لو توفرت باقي الاحتياجات من الأعلاف والتمويل والتي كانت استجابة المبحوثين تشير إلى عدم توفرهما بالقدر المطلوب .

ثالثا: فيما يتعلق بمعنوية الفرق بين بعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للـــزراع قبـل وبعد إنشاء المزارع السمكية :

أ- الأوضاع اجتماعية :

ينص الفرض الإحصائي الأول أنه " لا يوجد فرق معنوي في المتغيرات الاجتماعية المدروسة للمبحوثين بعد إنشاء المزارع السمكية عما كانت عليه قبل إنشاء المزارع السمكية " ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخـدام اختبار " ت " حيث أوضحت النتـائج بجدول رقم (٣) أن قيم " ت " المحسوبة قد بلغت ١٧,٩٢ ، و٥٦,٧٩ ، و ٤٦,٣١ ، و٣٦,٦٣ ، و ٥٣,٦٥ ، و٢٢,١٤ على الترتيب للمتغيرات التالية : حالة المسكن ، وملكية الأجهزة المنزلية ، والوضع الطبقي ، والانفتاح الجغرافي والثقافي والمشاركة في تنمية المجتمع المحلي ، والتجديدية على الترتيب . وجميعها أكبر من مثيلاتها الجدولية مما يعني وجود فرق معنوي بين هذه الأوضاع قبل وبعد إنشاء المزارع السمكية .

وبناء على تلك النتائج يمكن رفض الفرض الإحصائي السابق وامكانية قبول الفـرض البحثي القائل بوجود فروق معنوية بين الأوضاع الاجتماعية للزراع قبل وبعد إنشاء المـزارع السمكية .

ويمكن تفسير معنوية هذه الفروض والتي كانت لصالح المبحوثين بعـــد إنشـــاء المـــزارع السمكية ، إلى زيادة دخول أصحاب المزارع السمكية لما تحققه من أرباح كبيرة انعكست على تحسن أوضاعهم الاجتماعية سواء من حيث عصرية المسكن ، وامتلاك الأجهزة الكهربائيـــة والمنزلية ، والمشاركة في تنمية مجتمعهم المحلي ، والرغبة في التجديد والتطوير فـــي كـــل شئون حياتهم ، وكثرة ترددهم خارج نطاق مجتمعهم المحلي سواء لتســـويق إنتاجـــهم مـــن الأسماك أو شراء مستلزمات المزرعة ، إضافة إلى تحسن الوضع الطبقي لاصحاب المـزارع السمكية .

ب – الأوضاع الاقتصادية :

ينص الفرق الإحصائي الثاني على أنه " لا يوجد فـــرق معنـــوي فـــي المتغـــيرات الاقتصادية المدروسة للمبحوثين بعد إنشاء المزارع السمكية عما كـــانت عليـــه قبـــل إنشـــاء المزارع السمكية " ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبـــار "ت " حيـــث أوضحـــت النتائج بجدول رقم (٣) أن قيم " ت " المحسوبة قد بلغـت ٢٧,٠ و٨,٧٧ ، و٤,١٦ و١١,٣٣ على الترتيب للمتغيرات التالية : الدخل ، وملكية الآلات الزراعية ، وشراء أرض زراعيـــة ، والادخار على الترتيب . وجميعها أكبر من مثيلاتها الجدولية ، مما يعني وجود فرق معنـــوي بين هذه الأوضاع قبل وبعد إنشاء المزارع السمكية ، ويرجع هذا الفرق إلى زيـــادة الدخـــل المادي من زراعة الأسماك نظرا لأن العائد من الفدان في الدورة الواحدة يفوق بكثير العـــائد المادي من الفدان في الأرض الزراعية المزروعة بالمحاصيل سواء كانت نقديـــة كـــالخضر

والفواكه وبذور السكر أو غير نقدية كالأرز والذرة والقمح ..الخ حيث يزرع الفدان ثلاث دورات في السنة أي دورة كل أربعة أشهر وينتج من ١ – ٢ طن سمك في الدورة الواحدة ومتوسط ثمن الكيلو سمك بلطي فقط ٥ جنيه أي من ٥ – ١٠,٠٠٠ جنيه في الدورة الواحدة ، ويكلف الفدان في الدورة ٢٠٠٠ جنيه والباقي يعود كدخل للمزارع . وهذا ما أدى إلى تحسين مستوى معيشة الزراع وقاموا بشراء أرض زراعية وآلات زراعية وتربية مواشي وتحسين مساكنهم مما يؤدى إلى ارتفاع أوضاعهم الطبقية ، ويؤكد على أهمية المزارع السمكية وارتفاع العائد المتحقق منها مجالات الاستثمار المفضلة لدى أصحاب المزارع السمكية حيث تشير النتائج بجدول (٤) إلى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين (٧٢,٢%) يستثمرون أموالهم في المجال السمكي ، يليه المجال النباتي مثل شراء الأرض الزراعية ، يليه المجال الحيواني مثل شراء حيوانات وتربيتها وتسمينها ، وأخيرا المجال التجاري كإنشاء محلات تجارية أو غير ذلك .

رابعا: المشكلات التي تواجه التوسع في مشروعات الاستزراع السمكي :

باستقصاء رأى المبحوثين عن أهم المشكلات التي تواجههم في مجال الاستزراع السمكي أوضحت النتائج بجدول رقم (٥) وجود عدد من المشكلات جاءت مرتبة تنازليا على النحو التالي : ارتفاع أسعار العلف والسبلة والزريعة وذكرها ٩٨,٣% من المبحوثين ، يليها انخفاض سعر الكيلو من الأسماك في بعض الدورات مما لا يغطى معه في بعض الأحيان تكاليف إنتاجه وذكرها ٩١,١% من المبحوثين ، يليها عدم وجود مرشدين معينين من قبل الحكومة متخصصين في الإنتاج السمكي وذكرها ٢٢,٨% من المبحوثين ، يليها انتشار بعض الأمراض وتعرض الأسماك للنفوق لملوحة المياه وذكرها ٢١,٧% من المبحوثين ، يليها ارتفاع القيمة الايجارية للفدان وذكرها ١٤,٥% من المبحوثين ، يليها ارتفاع أسعار الفائدة على القروض سواء من البنك أو من الممولين ، ثم تصفية المزارع من مهندسي الثروة المائية والرى ومعاكستهم للزراع وذكرها ٩,٥% من المبحوثين ، يليها سوء حالة الطرق من والى المزرعة وذكرها ٨,٣% من المبحوثين ، وأخيرا تعرض المزارع السمكية للسرقة من محترفي سرقة المزرعة السمكية وذكرها ٧,٨% من المبحوثين .

مما سبق يتضح انه على الرغم من المزايا التي تحققها المزارع السمكية إلا أنها تواجه عدد من المشاكل لعل من أهمها ارتفاع أسعار العلف والزريعة ، وانخفاض سعر الكيلو من السمك في بعض الدورات ، وعدم وجود مرشدين متخصصين في الاستزراع السمكي ، الأمر الذي يتطلب وضع حلول لهذه المشكلات من جانب الدولة ، وخاصة فيما يتعلق بدعم الأعلاف وتوفرها للمزارع السمكية وعدم احتكار التجار لها ، مع التزام أصحاب المزارع بتوريد حصة من إنتاجهم إلى المجتمعات الاستهلاكية بأسعار منخفضة .

خامسا: مقترحات أصحاب المزارع السمكية لحل المشكلات التي تواجههم :

بسؤال المبحوثين عن مقترحاتهم لحل المشكلات التي تواجههم من وجهة نظرهم أوضحت النتائج بجدول رقم (٦) تعدد هذه المقترحات ، وقد جاءت مرتبة تنازليا على النحو التالي: ضرورة مراقبة الحكومة لأسعار العليقة والسبلة والزريعة وذكرها ٧٩,٥% من المبحوثين ، يليها إنشاء مصانع لتصنيع الأسماك وتعليبها للتصدير حتى يتم رفع أسعارها وذكرها ٧٦,٧% من المبحوثين ، يليها إمداد زراع الأسماك بالقروض من البنوك مع تقليل سعر الفائدة وذكرها ٦٠% من المبحوثين ، يليها تعيين مرشدين من قبل الحكومة متخصصين في زراعة وانتاج الأسماك وذكرها ٣٥% من المبحوثين ، يليها تدخل الحكومة في التسويق وتصدير الأسماك لمنع احتكار التجار للمزارعين وذكرها ٢٦,٧% من المبحوثين ، يليها ترك الأراضي التي لا تصلح للزراعة لزراعتها بالأسماك من قبل الثروة المائية مع تمرير المياه العذبة من الترع من حين لآخر وذكرها ٢٢,٨% من المبحوثين ، يليها الحد من زراعة الأسماك في الأراضي القابلة للزراعة ووضع قيود صارمة على من يزرعها سمك حتى يقل العرض من الأسماك ويرتفع سعر الكيلو وذكرها ٨,٩% من المبحوثين ، يليها تحديد القيمة الايجارية للفدان في الأراضي المنزرعة بالأسماك ، ثم تسوية الطرق المؤدية من والى المزارع ولو بالمشاركة بين الزراع والحكومة وذكرها ٧,٨% من المبحوثين .

مما سبق يتضح أن مشروعات الاستزراع السمكي قد خضعت لكثير من المزايا الاجتماعية والاقتصادية لاصحابها وقد تحقق ذلك بفعل العائد المرتفع لها ، والذي تم استثماره في تحسين مستوى المعيشة ، وأن هناك توجهات عالية للاستثمار والتوسع فيها ، ومع ذلك فهي تواجه بالعديد من المشكلات وخاصة مشكلات ارتفاع أسعار العليقة والزريعة ، ونقص التمويل ، ولهذا فقد اقترح أصحاب المزارع عدد من المقترحات التي لو تم تنفيذها لشهد الاستزراع السمكي نهضة كبيرة ، وساهمت في توفير البروتين السمكي للشعب المصري ، من هذه المقترحات مراقبة الحكومة لاسعار العليقة والزريعة ، والاهتمام بتصنيع الأسماك ، وتوفير التمويل ، والإرشاد السمكي ، وضبط الأسواق .

المراجـــع

١- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، مشروع تطوير محطة بحـوث السـرو ، الدورة التدريبية الأولي في الاستزراع السمكي ، المعهد القومي لعلـوم البحـار والمصايد بالتعاون مع جامعة المنصورة ، يناير ١٩٩١ .

٢- الجبار ، فاروق محمد حلمي (دكتور) ، نقل التكنولوجيا فـي مجـال تفريـخ وتحضين الأسماك البحرية ، ضرورة ملحة لسياسة التوسع في الاستزراع السمكي في مصر ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي قطاع الشئون الاقتصادية ، فـي مؤتمر استراتيجية الزراعة المصرية في التسعينات الأهداف – الأليـات ١٦-١٨ فبراير ١٩٩٢ .

٣- الدهام ، نجم قمر (دكتور) تربية الأسماك ، كلية الزراعة ، جامعة البصـرة ، مطابع التعليم العالي ، غير مبين السنة .

٤- الريس ، محمد حمزه ، دراسة للاحتياجات الإرشادية فـي مجـال الاسـتزراع السمكي ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

٥- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية –إحصاءات الإنتاج السمكي ، بيانـات غـير منشورة ، ١٩٩٦ .

٦- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدورة التدريبية القومية لتربية الأسماك في المياه العذبة ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٩٤ .

٧- عبد الحميد ، عبد الحميد محمد (دكتور) الأسـس العلميـة لانتـاج الأسـماك ورعايتها ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، ١٩٩٤ .

٨- عمر ، أحمد محمد (دكتور) الإرشاد الزراعي المعـاصر ، مصـر للخدمـات العلمية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٩- يوسف ، عصام عبد الحميد محمد ، بعض العوامل المؤثرة على معرفـة وتبنـي حائزي المزارع والأقفاص السمكية بمحافظتي كفر الشيخ ودميـاط للممارسـات الفنية المستحدثة ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة بكفر الشيخ ، جامعة طنطـا ، ١٩٩٥ .

جدول رقم (١) بعض البيانات الخاصة بالمزارع السمكية

البيانات الخاصة بالمزارع	عدد	%	البيانات الخاصة بالمزارع	عدد	%
١- مساحة المزرعة بالفدان			٤- العمالة في المزرعة		
٥ - أقل من ٢٨	١٠٧	٥٩,٤	عمالة مؤجرة	٣٩	٢١,٦
٢٨- اقل من ٥١	٤٩	٢٧,٢	أسرية ومؤجرة	١٢١	٦٧,٣
٥١ فدان فأكثر	٢٤	١٣,٤	أسرية فقط	٢٠	١١,١
٢- عمر المزرعة			٥- مصدر المعرفة بالمزارع السمكية		
١٠-١٤ سنة	٩٢	٥١,١	- الجيران	٩٦	٥٣,٣
١٥-١٩ سنة	٤٢	٢٣,٣	- الأصدقاء	١١	٦,١
٢٠-٢٤ سنة	٣٣	١٨,٣	- المرشد الزراعي	٢	١,١
٢٥ سنة فأكثر	١٣	٧,٣	- الأقارب	٧١	٣٩,٥
٣- نوع الحيازة المزرعية					
- ملك	١٢٤	٦٨,٩			
- إيجار	٥٦	٣١,١			

ث = ١٨٠ مبحوث

جدول رقم (٢) رأى المبحوثين في مدى توفر احتياجات المزارع السمكية

التوفر / الاحتياجات المزرعية	متوفرة		إلى حد ما		غير متوفرة		الإجمالي
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
مياه الري	١١٩	٦٦,١	٦٠	٣٣,٤	١	٠,٥	١٨٠
زريعة الأسماك	١٢٤	٦٨,٩	٤٨	٢٦,٧	٨	٤,٤	١٨٠
علف الأسماك	٥٤	٣٠,٠	٧٥	٤١,٧	٥١	٢٨,٣	١٨٠
المعلومات السمكية	٩٩	٥٥,٠	٤٠	٢٢,٢	٤١	٢٢,٨	١٨٠
التسويق	١٣٦	٧٥,٥	٢٧,٠	١٥,٠	١٧,٠	٩,٥	١٨٠
مصادر التمويل	٦٧,٠	٣٧,٢	٥٧,٠	٣١,٧	٥٦,٠	٣١,١	١٨٠

جدول رقم (٣) معنوية الفرق بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للزراع قبل وبعد إنشاء المزارع السمكية

الآثـــــار	المتوسط الحسابي		قيمة "ت"	مستوى المعنوية
	قبل	بعد		
الاجتماعية :				
حالة السكن	١٩,٥٨	٨٩,٦٢	١٧,٩٢	**
ملكية الأجهزة المنزلية	٣,٨٦	٢٥,٠٤	٥٦,٧٩	**
الوضع الطبقي	١,٦١	٧,٢٣	٤٦,٣١	**
الانفتاح الجغرافي والثقافي	١٤,٠٥	٢٢,٤٠	٣٦,٦٣	**
المشاركة في تنمية المجتمع المحلي	٢,٠٧	١٧,٣١	٥٣,٦٥	**
التجديديـــــة	٠,٨٨	٣,٥٤	٢٢,١٤	**
الاقتصادية :				
الدخل	١,٥٧	٣,٢٣	٢٧,٠	**
ملكية الآلات الزراعية	١,٩٥	٢,٦٧	٨,٧٧	**
شراء أرض زراعية	٥,٢١	٣,٧٦	٤,١٦	**
الادخار	١,٧٦	٧,٦١	١١,٣٣	**

جدول رقم (٤) مجالات الاستثمار لمزارع المبحوثين

المجـــالات	عدد	%	إجمالي
المجال السمكي	١٣٠	٧٢,٢	١٨٠
المجال النباتي	١٢٧	٧٠,٦	١٨٠
المجال الحيواني	١٢٠	٦٦,٧	١٨٠
مجال التجارة	٥٩	٣٢,٨	١٨٠

جدول رقم (٥) رأى المبحوثين في المشكلات التي تواجه مشروعات الاستزراع السمكي

المشكـــــــلات	عدد	%
١- ارتفاع أسعار العلف والزريعة والسبلة	١٧٧	٩٨,٣
٢- انخفاض سعر الكيلو في الأسماك مما لا يغطي فـــي بعـــض الأحيان تكلفة إنتاجه	١٦٤	٩١,١
٣- عدم وجود مرشدين معينين من الحكومة متخصصيـــن فـــي الإنتاج السمكي	٤١	٢٢,٨
٤- انتشار بعض الأمراض وتعرض الأســـماك للنفـــوق بســـبب ملوحة المياه	٣٩	٢١,٧
٥- ارتفاع القيمة الايجارية للفدان	٢٦	١٤,٥
٦- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض سواء من البنـــك أو مـــن الممولين	١٧	٩,٥
٧- تصفية المزارع من مهندسي الثروة المائية والرى	١٧	٩,٥
٨- سوء حالة الطرق المؤدية للمزارع	١٥٨	٨,٣
٩- تعرض المزارع للسرقة من محترفي سرقة المزارع	١٤	٧,٨

جدول رقم (٦) مقترحات أصحاب المزارع السمكية من أجل التغلب على حل المشكلات التي تواجههم

مقترحات حل المشكلات	عدد	%
١- مراقبة الحكومة لاسعار العليقة والزريعة والسبلة	١٤٣	٧٩,٥
٢- إنشاء مصانع لتصنيع الأسماك وتعليبها للتصدير حتى يتم انخفاض أسعارها	١٣٨	٧٦,٧
٣- إمداد زراع الأسماك بالقروض من البنوك مع تقليل سعر الفائدة	١٠٨	٦٠,٠
٤- تعيين مرشدين من قبل الحكومة متخصصين في زراعة وانتاج الأسماك	٦٣	٣٥,٠
٥- تدخل الحكومة في التسويق وتصدير الأسماك لمنع احتكار التجار للمزارعين	٤٨	٢٦,٧
٦- ترك الأراضي التي لا تصلح للزراعة لزراعتها اسماك من قبل الثروة المائية وحماية الأراضي مع تمرير المياه العذبة من حين لآخر	٤١	٢٢,٨
٧- الحد من زراعة الأسماك في الأراضي القابلة للزراعة ووضع قيود صارمة على من يزرعها حتى يقل العرض ويرتفع السعر للكيلو	١٦	٨,٩
٨- تحديد القيمة الايجارية للفدان في الأراضي المنزرعة بالأسماك	١٤	٧,٨
٩- تسوية الطرق المؤدية للمزارع السمكية بالمشاركة مع المزارعين	١٤	٧,٨

Some Social and Economic effects of Aqua-Agriculture Projects in Rural Areas, Kafr-El-Sheik Governorate.

By

ABSTRACT

This study designed to determine: (a) the changes in farmers social and economics characteristics after establishing fish farms, (b) The farm needs of fish farms owners (c) the problems of Aqua-Culture.

Data were collected from a randomly selected samples of 180 respondents who own fish farms in 6 villages n Kafr-El-Sheikh Governorate. Personal interview with prepared schedule was used to collect data during Oct. and Nov. 2002. The percentage and T Test were used in data statistical analysis.

The results showed that :

1-Significant differences were found between 'farmers' social characteristics before and after establishing fish farms. These characteristics are : state of house, ownership of home sets, social stratification, participation in community development projects and innovativeness.

2-Significant differences were found between farmers economic characteristics before and after establishing fish farms. These characteristics are : The income, ownership of agricultural machines, buying agricultural land, and saving.

3-There are many problems facing fish farms projects. These problems are : raising of inputs price, absence of Governmental extension workers, spreading of fish diseases, and raising of loan interest.